صورة محقق التراث بين الواقعية والمثالية في ضوء تطور آليات التحقيق

أ.د أحمد مصطفى عفيفي

الملخص باللغة العربية:

يوضح هذا البحث الصورة الحقيقية التي نألفها في محقق التراث في وقتنا الراهن، وكذلك الصورة المثالية التي ينبغي أن يكون عليها هذا المحقق للتراث في العصر الحديث، بهدف معالجة مشكلات القصور الظاهر في تحقيق المخطوطات العربية والإسلامية الآن، وذلك التناول سيكون فى ظل تطور قواعد التحقيق وآلياته،في زمن التكنولوجيا والعولمة.

ينقسم البحث إلى قسمين:

الأول: يتصل بالجانب العلمي لمحقق التراث، ويتناول المشكلات المتنوعة التي تقابل محقق التراث، ومنها عدم التخصص، وعدم إجادته لغة أجنبية، وعدم معرفته كيفية التعامل مع الحاسب الآلي، وعدم اطلاعه على المناهج الحديثة المفيدة فى التحقيق، وكذلك نقص الوعي بآليات التحقيق، وأشياء أخرى نتناولها فى حينها.

الثانى: الجانب الأخلاقي و أدبيات التعامل مع المخطوط ؛ تناول هذا الجزء أدب تعامل العرب مع المخطوطات والكتب فى عصور الازدهار العلمى، كما تناول أخلاقيات المحقق وما ينبغي أن يكون عليه من قناعة تامة بقيمة هذا التراث، وأن يتحلى بالأمانة العلمية والمرونة فى التفكير، والصبر فى التعامل مع مشكلات التحقيق، وأخيرا جاءت الخاتمة لترصد أهم التوصيات التى توصل إليها البحث.

مقدمة البحث

يؤكد التاريخ الإنساني العام مجموعة من المبادئ الحضارية الراسخة فى تاريخ العقل البشري،يأتي على رأس هذه المبادئ أنه لا قيمة لقوم لم يعترفوا بتراثهم وتاريخهم، ولا حاضر لأمة لم تعترف بمجهود من سبقوا من أبنائها ممن صنعوا تاريخها وتراثها وحضارتها، فلا حاضر لمن لم يعترف بماضيه، وكذلك لا مستقبل له، ولا فضل لنا إن لم نعترف بفضل من سبقنا اعترافا يليق بقيمتهم وثقافتهم وعلمهم، اعترافا يعلى من قيمتهم، ويثمن مجهودهم، ويعترف بالفضل والتميز لهؤلاء العلماء الأجداد الذين سطروا تاريخهم بماء الذهب، وأثبتوا عبقريتهم وتميزهم، ومن هنا لابد من العناية بهذا التراث الفكري خوفا من طغيان آلة الزمن الكاسحة عليه لوضعه موضع النسيان أو الإهمال، دون أن يرى الكثير منه النور،مع الاعتراف بتميزه وعلو قيمته وقدره دينيا ولغويا وأدبيا.... الخ، تلك القيمة الناتجة عن تفكير واع لهؤلاء العلماء الذين كانوا يحملون مشاعل الحضارة،من خلال رعايتهم واهتمامهم بهذه القيم الإنسانية الراقية التى مازالت صالحة لهذه الأجيال الحاضرة المتشوقة للعلم والمعرفة، ومناسبة لمجتمعاتنا الحديثة، مع الاعتراف بتطورها ونهضتها، في مجتمعات ظامئة لكل المعارف الإنسانية المفيدة لبناء صرح النهضة المعاصرة من فكر شمولى ورؤى واعية، هؤلاء الأجداد حرصوا أن يمنحوا الإنسانية من هذه القيم التى ضمتها أعمالهم العلمية الباقية من آثارهم و التى لابد أن نكون حريصين على إخراجها للناس بما يليق بأهميتها وشموخها وإنسانيتها.

إن الاعتراف بمجهود القدماء يحمل نوعا من الوفاء لهم، والاعتراف لابد أن يأتى من خلال الرعاية الجادة الواعية لتراثهم العربى والإسلامى، والنهوض بعملية التحقيق، ومراعاة تطور آلياته بتطور العصر الحديث، ولا ينبغى الاعتماد على دور المؤسسات فقط، بل لابد من أن نضع دور الأفراد ضمن الإطار العام للقضية، فالمؤسسات – فى عملها – تعتمد

على الأفراد الذين يخططون ويمتلكون القرار فى نهاية الأمر، ومن هنا ينبغى التركيز على القضايا الهامة، وتهميش القضايا الفرعية التى تأخذ حيزا كبيرا من المناقشات والتى ينبغى الاتفاق عليها منذ الوهلة الأولى، مثل: هل يصوب المحقق ما يراه خطأ ؟ أم يتركه كما هو ؟ وإذا تركه فأين يصويه ؟ وإذا صوبه،فأين يشير إلى هذا التصويب ؟ هذه كلها أشياء ينبغى الاتفاق عليها كمبادئ عامة ضمن إطار منظومة التحقيق التى تضم أسسه و آلياته، فلتصويب النصوص آداب،وللتعامل مع المخطوطات بشكل عام آداب يجب اتباعها سنذكرها بعد قليل.

لقد برز الاهتمام الواضح بالتراث وقيمته الكبيرة من خلال أنشطة المعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي والمجالس المتخصصة ومراكز تحقيق التراث، وغير ذلك من المؤسسات العلمية التى أوضحت قيمة التراث، وأعلت من شأنه،عندما ساوته بالعلوم الحديثة، فقامت منذ زمن طويل بمنح الدرجات العلمية الأكاديمية من ماجستير ودكتوراه لمن يحققون كتابا من تراثنا القيم، وهذا اعتراف بقيمة التراث وأهميته الكبرى،يأتى فى صورة مجموعة محاور متنوعة (١) تركز هذه المحاور فى مجملها على التقدير التام للثقافة العربية والإسلامية فى مجالات اللغة والأدب والفن والفلسفة والمنطق والجغرافيا والتاريخ..... الخ، وكذلك من منطلق الإيمان بقدرة الأمة على بناء مستقبل أفضل يمكنها من الاستمرار فى مسيرتها الحضارية، لتعود كما كانت إلى عصورها المشرقة الزاهرة، وأيضا من منطلق الثقة فى أن التراث العربى والإسلامي هو قوة دافعة لأن يغرس فى النفس العربية الثقة فى الذات والتطلع إلى مستقبل أفضل، وأن يبعث فيها القدرات الكامنة لمواكبة الحضارة المعاصرة، وأيضا من منطلق أن الاهتمام بالتراث الفكرى، إنما هو نظرة من يتطلع إلى مستقبل أفضل من خلال ما بنى فى الماضى واستحق الاستمرار من قيم وفكر خلاق،يأتى هذا البحث فى جزأين:الجزء الأول:مشكلات المحقق العلمية،والجزء الثانى: يتصل بأخلاقيات المحقق وأدبيات التعامل مع المخطوط.

الجزء الأول: الواقع المؤلم لمحقق التراث فى العصر الحديث

تتنوع مشكلات من يتولى عملية التحقيق تنوعا ملحوظا.فالمتأمل يجد نوعا من القصورعند المحقق،تتنوع مظاهر القصور بشكل واضح، وتمثل هذه المظاهر صورة مؤلمة لمحقق التراث، نستطيع رصدها فيما يلي:

أولا: عدم التخصص

شاع فى وقتنا الراهن انضمام فريق من الهواة للمشاركة فى عملية تحقيق الكتب، إما رغبة فى المال أو فى شيء آخر، مع عدم معرفتهم شيئا عن التخصص الذى ينتمي إليه المخطوط موضع التحقيق، لأن الكتاب خارج تخصصهم، وذلك يصنع كثيرا من مشكلات التحقيق التى تبعد النص عن الصواب، فالمتخصص فى النقد الأدبى يحقق كتبا لغوية، واللغوي يحقق كتبا فقهية، ليورد فى النص المحقق دون انتباه أن عدة المرأة سبعة أشهر،والمتخصص فى التاريخ يحقق نصوصا فى الحديث النبوي ليقع في بلايا ورزايا (٢) وغير ذلك ممن حققوا كتبا ليست فى تخصصهم،فجاءت مسخا مشوها من النصوص غير المفيدة أو النصوص التى تحمل معلومات مضللة للقارئ الذى ينشد الحقيقة العلمية. ويحضرنى فى ذلك أنه فى إحدى البلدان العربية و فى مؤسسة علمية مهمة هي

الأولى فى تلك الدولة والمهتمة بتحقيق التراث، أُطلق العنان لأحد موظفيها أن يتصرف فى التحقيق كيفما شاء وأن يخرج المخطوطات بطريقته ، فقام هذا الموظف باستنساخ بعض الكتب المهمة وتمت طباعتها بدون تحقيق، باستثناء ما ظن أنه خطأ فصوبه هو بنفسه ،وهو غير متخصص، بمبدأ أن إخراج المخطوط إلى النور أفضل حتى ولو لم يحققه، فنشْره بأى صورة أفضل من عدم نشره أصلا، فكانت نصوص الكتب التى أخرجها فى غاية السوء،بما فيها من معلومات مضللة وعبارات غير مفهومة وغير صحيحة.وإذا كان الشك فى النص هو بداية البحث والتحقيق، فكيف لهذا الشخص غير المتخصص أن يشك وأن يحاول الوصول إلى اليقين، وماذا يتم لو كان النص غامضا أو يحمل معلومات مغلوطة ؟ ماذا يفعل وليس لديه الآلية المعرفية لاكتشاف الخطأ ؟.وعملية التحقيق الآن أصبحت عند بعض الناشرين فى نطاق المقاولات، ليتم تحقيق الكتاب على نمط يطلبه الناشر،وفى عدد محدود من الصفحات، وفى وقت محدد .... الخ وكل هذا، من المؤكد أنه ليس فى صالح عملية التحقيق، فأحيانا يجد المحقق رأيا غامضا يحتاج إلى وقت طويل للوصول إلى حل لمشكلته،

ومن هنا يكون نظام مقاولات التحقيق خطرا على المحقق والتحقيق معا، فالمحقق المتخصص فى فرع من فروع المعرفة يكون واعيا بطبيعة التأليف عند تحقيقه للمخطوط، وذلك يؤدى إلى دقة التعامل مع المادة العلمية الموجودة فى المخطوط، ومعرفة كيفية النظر إليها، وذلك لمعرفته أسلوب تعامل المؤلف معها من قبل وكيفية هذا التعامل.

ثانيا: جهل المحقق بأنظمة الحاسب الآلى

الربط بين التراث والمعاصرة من أهم ملامح البحث العلمى المتطور فى العصر الحديث، فإذا كان الباحث فى التراث والمهتم بتحقيق المخطوطات ملما بأدوات البحث العلمى الحديث،عارفا بأنظمة الحاسب الآلى ومتقنا لتوظيف المصادر الالكترونية، فإن أدوات هذا المحقق تكون قد اكتملت من حيث "تطويع أدوات البحث المعاصرة التى أفرزتها الثورة الجديدة فى المعلومات والاتصالات، هذه الأدوات التى تمد الباحث بسهولة فائقة فى البحث عن المعلومات، وتفتح له آفاقا جديدة لأعماله " (٣) وعند توظيف هذه الآليات الجديدة ستكون هناك نتائج مختلفة عما تعودنا عليه فى نظام البحث العلمى، ومن أمثلة توظيف هذه الآلية الجديدة ما فعله الدكتور محمد يونس الحملاوى الأستاذ بكلية الهندسة جامعة الأزهر والأمين العام للجمعية المصرية لتعريب العلوم هو وزملاؤه فى قضية الأرقام العربية، فقد اهتموا بتحقيق انتماء الأرقام العربية، هل انتماؤها إلى الحروف اللاتينية أم إلى الحروف العربية؟ حيث يشيع أن الأرقام العربية تنتمى إلى الحروف اللاتينية، فاستخدموا التقنيات الحديثة فى رصد الزوايا والأبعاد الهندسية للأرقام العربية واللاتينية، مقارنة بالزوايا والأبعاد الهندسية لحروف العربية واللاتينية من خلال دراسة المخطوطات القديمة فى كل من الثقافتين العربية والأوروبية، فجاءت النتيجة مؤداها: أن الأرقام العربية تقترب من الحروف العربية والكلمات العربية بنسبة ٦٠ ٪ وفى المقابل تتقارب مع الحروف اللاتينية بنسبة ٤٠ ٪، ومن هنا كان الحكم على أن الأعداد العربية هى الأحق بالاستخدام من الأرقام اللاتينية فى البيئة العربية، ومن ناحية ثانية وجدوا أن التقارب بين الأرقام اللاتينية والحروف اللاتينية بنسبة ٦٠ ٪، على حين أن الأرقام العربية تقارب الحروف اللاتينية بنسبة ٤٠ ٪ فكان الحكم بصحة نسبة الأرقام اللاتينية إلى استخدامها فى البيئة الأوروبية، وكانت النتيجة أنه ليس صحيحا ما يقال إن الأرقام اللاتينية كانت هي المستخدمة من قبل فى البيئة العربية، وأن الأرقام العربية هى التى كانت تستخدم فى البيئة الأوروبية، وهنا تظهر قيمة توظيف الآليات الحديثة فى الوصول إلى نتائج جادة ومفيدة فى تطوير التحقيق والبحث العلمى، علاوة على أن استخدام هذه التكنولوجيا المعاصرة يعطى نوعا من الوصول إلى النتيجة بسرعة ودقة، وبشكل أكثر سهولة ويسرا مما كان عليه الأمر من قبل.

ثالثا: عدم إلمام المحقق بلغة أجنبية أو عدة لغات

فذلك يضره كثيرا ولا يساعده على عقد مقارنة بين الأنظمة اللغوية المختلفة،ومن هنا كان تعلم لغات قريبة من لغة المخطوط مثل: الإنجليزية والعبرية والفارسية والحبشية والسريالية والأكادية وغير ذلك من اللغات مفيدا عند أى مقارنة للوصول إلى بعض الحقائق اللغوية من خلال معرفة المعلومات المرتبطة بالموضوع الذى يعمل فيه.

رابعا: جهل المحقق بالتعامل مع مقاييس العصر الحديث وروحه الجديدة فى الإخراج

العام للكتاب والتعامل فنيا مع النص التراثى وصناعة الفهارس الفنية للكتاب ليسهل الوصول إلى المعلومة داخل الكتاب، وكذلك عدم معرفة المحقق بالطريقة المعاصرة لوصف البلدان والأماكن والتعريف بها بطريقة تقليدية قديمة بعيدة عن روح العصر، فنرى المقاييس لديه بمسيرة يوم أو ليلة أو بالفراسخ أو بسير النجوم أو بحركة القمر، كما كان يفعل بعض القدامى، أو بأى شيء آخر،بعيدا عن روح العصر، مما يجعل التعامل مع الكتاب أمرا صعبا، ومن هنا يجب على المحقق مراعاة روح العصرومقاييسه حتى لو كان محققا تقليديا، يستطيع أن يتعلم ذلك من خلال دورات تدريبية متخصصة فى فن التحقيق، ترسخ عنده فكرة الحداثة فى مناهج تحقيق التراث وطرقه.

خامسا :عدم وعي المحقق بآليات التحقيق

يُقدم بعض المحققين المتخصصين على تحقيق كتاب يقع ضمن تخصصهم، ولكن دون أن يكون لديهم معرفة جيدة

بآليات التحقيق ومناهجه، كعدم معرفته بأنواع الخطوط، أو كيفية حل مشكلات التصويب، أو كيفية مقابلات النصوص، أو كيفية توثيق الآراء ، أو دور الإجازات والتمليكات فى عملية نسبة المخطوط لصاحبه، أوعناصر تقييم المخطوط من نقد داخلى أو خارجى، أو عدم معرفته بكيفية اختيار النسخة التى يعدها أصلا، أو سبل معرفة تاريخ النسخ وصحة النص وسلامته، أو عدم إلمامه بمصطلحات العصر الذى يقع فيه المخطوط، أو ترتيب النسخ من حيث الأهمية..... الخ، إذا لم يكن لدى المحقق معرفة جيدة بكل هذه الآليات المهمة للدخول إلى عالم التحقيق فلن يكون الدخول إلى عالم التحقيق صحيحا حتى ولو كان متخصصا فى العلم الذى ينضوى تحته المخطوط الذى يحققه، إذ ينبغى على مَن يقدم على التحقيق دراسة آلياته ومناهجه وسبله، والأفضل الحصول على دورات تدريبية من المؤسسات المتخصصة فى التحقيق فى العالم العربي، وهى كثيرة، وفى المقابل يجب على تلك المؤسسات إقامة دورات تدريبية بشكل منتظم لإفادة طالبى التحقيق، فهو فن يدرس ومهارة تكتسب.

سادسا: القصور المعرفى للمحققين،

وعدم درايتهم ومعرفتهم وإتقانهم لأساسيات التحقيق ومهاراته الواجب معرفتها وإجادة التعامل معها، ومن تلك الأسس ما يلي:

أ- الجهل بثقافة العصر الذي ألف فيه المخطوط، وبالتالي لا يستطيع المحقق الربط بين الثقافات الواردة في عصر الكتاب والثقافات الواردة فى الكتاب نفسه، والتى تدل على الكاتب، وبالتالى يمكن أن يؤثر ذلك بالسلب على التحقيق، فبعض النصوص تحتاج إلى الربط بين الكتاب المحقق وروح العصروثقافته كالنصوص التاريخية وغيرها، ويمكن أن يؤثر ذلك بالسلب أيضا على قدرة المحقق فى معرفة تاريخ نسخ المخطوط، وبالتالى يمكن أن يفقده القدرة على تحديد أهميته ومعرفة مؤلفه و ناسخه.

ب- جهل المحقق بأسلوب التأليف وروحه فى عصر المؤلف،وبالتالي الجهل بأسلوب تأليف المخطوط وطريقة التعامل معه، وهنا لا يستطيع التأكد من عصر المخطوط، ونتيجة ذلك فقدان ثقة القارئ فى صحة نسبة المخطوط لصاحبه.

ج- جهل المحقق بالرموز والإشارات والمصطلحات الخاصة بالمخطوطات والمستخدمة من قبل المؤلف، فكثير من النساخ كانوا يستخدمون رموزا وإشارات معينة للسقط أو المقابلة أو المتابعة والتوالى والربط أو الضبط، أو حتى بعض الرموز التى استغنوا بها عن(جمل كاملة) أو كلمات معينة، حيث اشتهرت مجموعات من الرموز فى كتابة المخطوطات القديمة ، وهنا لا يستقيم أمر التحقيق إلا إذا أجاد المحقق وأتقن التعامل مع هذه الإشارات،وكان قادرا على فهم هذه المصطلحات والإشارات الدالة التى اجتمع عليها أهل هذا الفن فى فترة من الفترات من المؤلفين والنساخ القدامى، ويؤثر ذلك فى الفهم الصحيح للنصوص، والسبب عدم فهم الرمز أو الإشارة، فكيف يفهم دلالة النص ؟ ولعل أفضل مثال على ذلك مصطلح (التضبيب) (٤) فكثير من المحققين يحتاجون إلى معرفة هذا المصطلح وأبعاده.

سابعا: عدم اهتمام المحقق بالعلوم الحديثة

المساعدة على التثبت من كل ما يتصل بحقائق المخطوط من نسبته إلى صاحبه أو لعصره، أو التثبت من صحة معلوماته، وغير ذلك مما يكون ضروريا عند التحقيق، وتلك العلوم المساعدة هي:

١-علم الباليوجرافيا، وهو العلم الخاص بدراسة الخطوط والكتابات القديمة، وتتجلى أهميتة في معرفة الخطوط وكيفية تدوين الوثائق بمختلف الأقلام،وأساليب تدوينها، بل تجاوز الأمر ذلك إلى معرفة أنواع المادة المستخدمة فى الكتابة، كالحبر والأوراق والأقلام..... الخ، لقد أصبح هذا العلم علما مستقلا تهتم بعض المؤسسات الجامعية بتدريسه ومنح الشهادات فى مختلف اختصاصاته بعد الانتهاء من دراسته (٥)، ويمثل عدم معرفة المحقق سبل التعامل مع خط الناسخ أو المؤلف مشكلة كبيرة، فمعرفة نوعية الخط يساعده على تحديد سنة النسخ، وبالتالي يساعده على صحة توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه، ويعطيه القدرة على فك شفرات بعض الكلمات والجمل التى قد تغمض من خلال استخدام خطوط معينة.

٢-علم دراسة الشارات والأختام (السجلوغرافيا) وهو العلم الذي